



## فريق العمل الاول

الاطر المؤسسية والتنظيمات القانونية،  
والسياسات والتوعية وبناء القدرات



تم إعداد خطة عمل الفريق

المتضمنة رؤيته وأهدافه وتم عرض  
نتائجها والموافقة عليها في اجتماع نيوورك  
عام ٢٠١٧م وتم تعميمها على كافة الدول  
الأعضاء

تم ترجمة الخطة الى اللغة العربية وسيتم  
تعميمها في هذا الاجتماع



# الإطار العام للترتيبات المؤسسية



١- المقدمة

٢- خطة العمل

٢- الخلاصة



# ١. المقدمة

- إن الأطر المؤسسية من أهم العناصر لبناء البنية التحتية للبيانات المكانية .

- إن السياسات المتعلقة بجمع وصيانة وتوزيع البيانات المكانية إضافة إلى الحماية القانونية لها هي نماذج لتطوير البنية التحتية للبيانات المكانية لتصبح إحدى الأصول التي تملكها الدول .

- إنشاء جهات تنسيقية مهمتها الرئيسية وضع الإستراتيجيات والخطوات العملية لتنفيذ السياسات المعتمدة لإدارة بياناتها المكانية .



## ٢. خطة العمل ( خارطة الطريق )



أ. إنشاء مجلس حكومي لإدارة البيانات المكانية وأهدافه

ب. تفعيل دور مالكي البيانات المكانية

ج. تطوير سياسة الإنفاق والمردود المادي

د. مراجعة وتحديث الحماية القانونية للبيانات المكانية



أ. إنشاء مجلس حكومي لإدارة البيانات المكانية

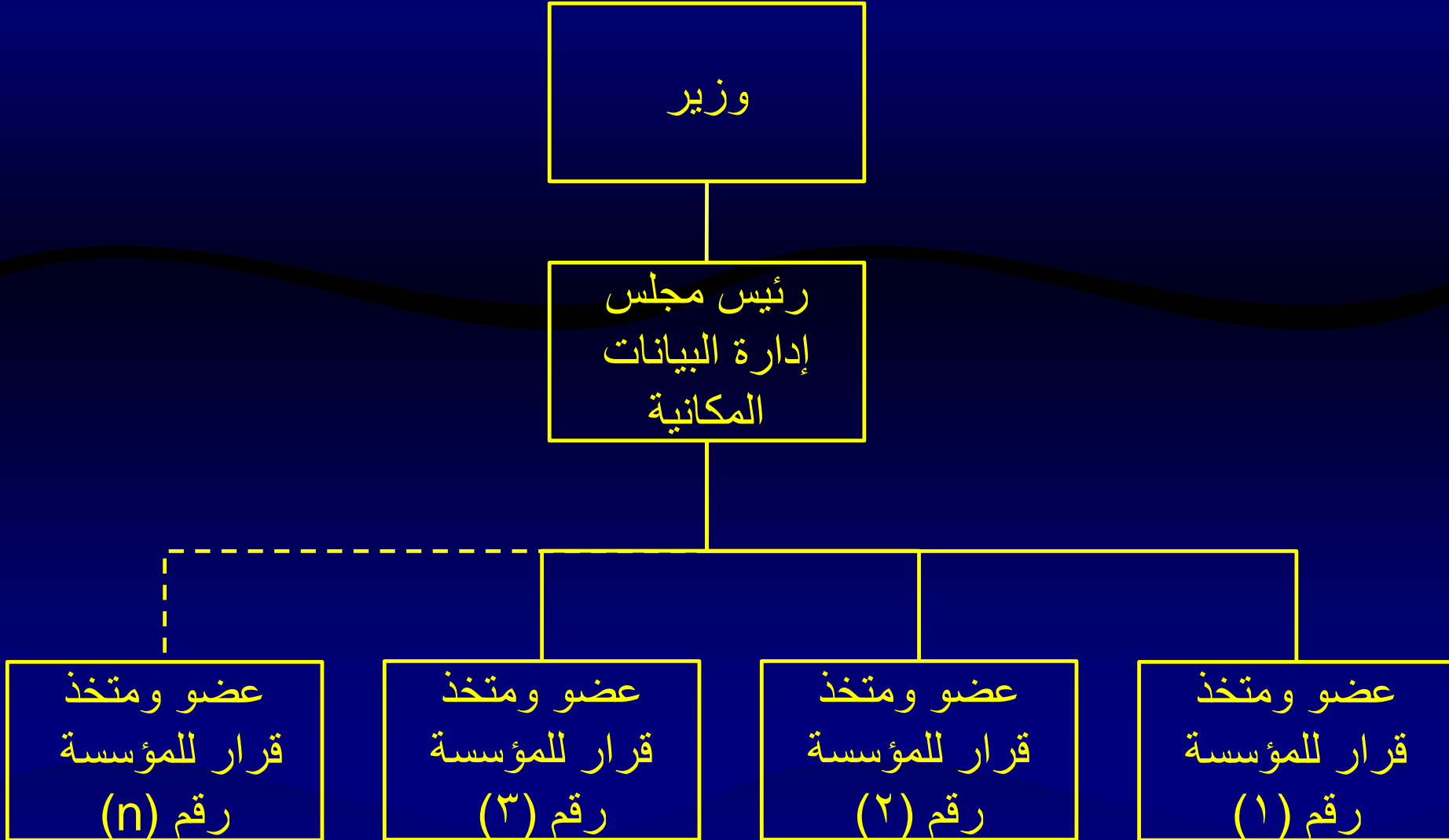




# أهداف مجلس إدارة البيانات المكانية

- (١) وضع آلية للتنسيق المشترك .
- (٢) العمل على تطوير وتوحيد المواصفات والمعايير الفنية .
- (٣) تطوير أساليب تبادل البيانات المكانية بين الجهات المختلفة .
- (٤) إصدار ومراجعة تعليمات الضوابط الأمنية .
- (٥) دراسة ومراجعة التشريعات والقوانين .
- (٦) وضع الخطط لتطبيق أفضل الممارسات للإستثمار والمردود المالي .

# الهيكل التنظيمي لمجلس إدارة البيانات المكانية





إنشاء لجان فرعية وتعنى بمتابعة أربعة جوانب رئيسة وهي :

(١) السياسات المتبعة .

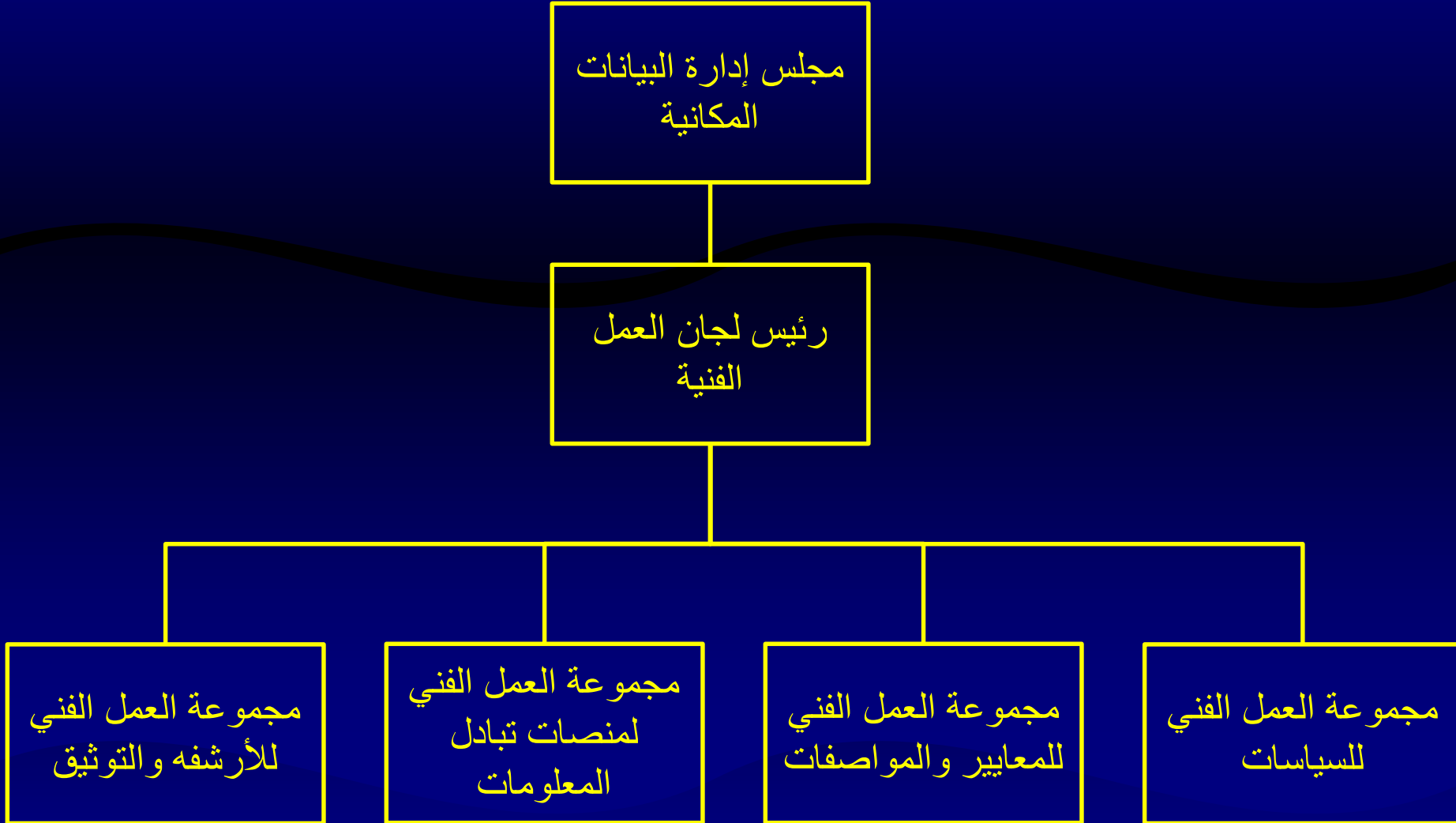
(٢) المعايير الفنية .

(٣) منصات تبادل البيانات المكانية .

(٤) الأرشفة والتوثيق .



# الهيكل التنظيمي للجان الفرعية





## مهام اللجان الفرعية

- (١) تذليل المسائل الفنية المعيقة للعمل المشترك بين الجهات المنتجة .
- (٢) تحديث الأساليب المتبعة في عمليات النشر أو التوزيع .
- (٣) تطوير المعايير ومواصفات المطبقة على البيانات .
- (٤) وضع النظام الفني لتبادل البيانات المكانية .



ب. تفعيل دور مالكي البيانات المكانية



## دور ملاك البيانات المكانية

(١) البيانات المكانية المنتجة المطلوب تبادلها يجب أن تكون متوافقة مع المعايير .

(٢) البيانات المكانية المصرح بتداولها للمخوليين يجب أن تكون مرفقة ببيانات وصفية .

(٣) وضع آلية التحويل للبيانات المكانية المراد تبادلها .



## دور ملاك البيانات المكانية

(٤) البيانات المكانية المحوله إلى الصيغ المطلوبة يجب أن تكون متوافقة

مع برامج نقل الملفات لدى الشبكة العنكبوتية.

(٥) تفعيل برامج الحماية للبيانات ووضع التعليمات المنظمة لها.





## ج. تطوير سياسة الإنفاق والمردود المادي .



# الإستراتيجية العامة لتغطية تكاليف الإنتاج

(١) البيانات المكانية الحساسة ذات الطبيعة الأمنية أو الخاصة (للإستعمال الحكومي) ولايشملها نظام التغطية للتكلفة.

(٢) البيانات المكانية المتداولة بين الجهات الحكومية لأداء أعمالها اليومية تكون مجانية.

(٣) البيانات المكانية المملوكة للحكومة والمستخدممة لأغراض التعليم والبحث العلمي تكون مجانية.



# الإستراتيجية العامة لتغطية تكاليف الإنتاج

(٤) البيانات المكانية المتاحة للأعمال التجارية تباع بأعلى نسبة من التغطية المالية.

(٥) البيانات المكانية المتعلقة بتقديم الخدمات الحكومية يتم وضع نسبة من التكلفة مع قيمة الخدمة المقدمة.



# د. مراجعة وتحديث الحماية القانونية للبيانات المكانية

(١) حقوق الملكية الفكرية وإتفاقيات تراخيص الإستخدام للبيانات .

(٢) الحماية القانونية لخصوصية البيانات .



## ٣. الخلاصة

- الأطر والترتيبات المؤسسية تعتبر أحد العناصر الأساسية لإنشاء البنية التحتية للبيانات المكانية.
- يختلف أسلوب إدارة البيانات المكانية من دولة إلى دولة أخرى وذلك حسب الموارد المتاحة والنظام المتبع ولكنها قد تتفق في معظم السياسات الهادفة إلى إستكمال وتحسين البنية التحتية لبياناتها المكانية.
- قد لا تنطبق مكونات النموذج المقترح للترتيبات المؤسسية على كل الدول ولكن من الممكن أن تكون بعض من هذه الخطوات قد تم تنفيذها بالفعل وبنسب متفاوتة.





شكرا لكم